

اما  
قال ابن جرير الماء الذي ينظف من الكبريت يجوز التوضي  
به لانه ما يخرج من غير عروق ولا هذه السوار وانه التوضي  
لجواز التوضي حيث بشرط الا لا يمسحها كذا ذكر في جوامع  
الابوتسجرت سنة قال تاج الشريعة في شرحه ان يكون حثبا  
المجربا عن شمس الدين طالق لا يجوز واما الماء الجاري  
اذا وضع على ثوبه جاز التوضي منه اذا لم يربطها  
لانها لا تستقر في جريان الماء الكافي في التوضي وعنه  
الماء الجاري ما لا يغير اسماءه وقيل ما يذهب به وينه وقال  
في العناية في تكرار الاستسجال غسل يده وصال الماء  
منها الا يغير فاذا اريد في التوضي من الماء الذي  
وقيل الدخ ما يذهب الماء الجاري وكذا في التوضي  
الذين في كتابه فتاوى الكبري ان الماء اذا كان جري ضعيفا  
جاءه انسان ان يتوضا منه فان كان وجهه المودع الماء  
وان كان وجهه الى مسيل الماء لا يجوز ان يمسك بين كل غرة  
فتين مقدار ما يذهب الماء بفسله كذا ايضا ذكر في فتاوى  
الظهيرية وروى انسان في الماء الجاري فتوضا به انسان  
من السفح جاز كذا في فتاوى الظهيرية واما الماء المكروه فهو  
سوء الهمزة والادجاجة المجرى كذا في الفتاوى والهداية  
وعن الركن سنة السنة الثالثة جارية اذا كانت هيمسة ولام

صا

صالحها انه لا يذرع على متعاد صا لا يكون واست  
هذه الولاية كذا في سبغ الطيب مكروه لا يبا فاك  
البيان فاشبه النظرات وكذا في سبغ الولاية كذا  
لحية و... الظهور كحل الالطاه وظهوره في الولاية  
عند عدم الماء المطلق وينزل التي اسمة لطيفة والمد في  
هذه الولاية كراهة تستر يد في خادمة العتاق  
و السور عتاق هو بقرية الماء التي يسبغها الشارب  
في الولاية قال ابو جعفر السنة في كتابه الاما لا يكون  
التوضي بسور الهمزة خاصة كذا ايضا في العناية واما في  
حالة كحل العتاق اذا اشرب يتلوا على فوهة كذا في  
الهداية وخلاصة الفتاوى وكذا في سورا في  
حالة سبغ اليد كذا في واقعة الخواص وحقه القبا  
سور الادي و يوكله طاهر وكذا في سبغ  
والكافر والنساء وذكر في بعض الفتاوى اني قد سبغ على المطلق  
وما مكروه وينبغي بالمال المكروه جاز في حكم النجاسة  
على التوضي دفعا للحرج من سبغ بين السنة سنة  
اي الموضوعين لحب اليك من ماء محرم او من متوضي العامة  
من سورا ككعب والظن من خمس كذا عند الشافعي رحمة  
الله وسور سبغ الوضوء كالدسد والذئب والهمزة

العتاق بيان

تلافتي في